

Distr.: General
9 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٠٠ (هـ) من القائمة الأولية*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة
الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلع بها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل المركز الإقليمي على تعزيز عالمية وتنفيذ الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وأتاح برامج لبناء قدرات الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بناء على طلبها. وفي إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، نظم المركز حلقات دراسية ودورات تدريبية عملية إقليمية تتوخى تعزيز تقاسم التقارير إلى برنامج العمل، وتحديد نهج جديدة للتصدي للتحديات التي تسببها التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وغيرها من الأسلحة التقليدية وذخائرها، وتمكين الدول من التصدي لهذه التحديات. ونفذ المركز أيضا عدة حلقات عمل إقليمية واجتماعات وطنية مشتركة بين الوكالات لتحسين قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وذلك بالتعاون مع عدة جهات منها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وواصل المركز الإقليمي تعزيز الحوار وبناء الثقة في المنطقة وخارجها بتنظيمه الدورة السادسة عشرة للمؤتمر المشترك بين الأمم المتحدة وجمهورية كوريا بشأن قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار، الذي



عقد في جزيرة جيجو بجمهورية كوريا، والدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بقضايا نزع السلاح، الذي عقد في هيروشيما باليابان. وقد شكل المؤتمران محفلين هامين لتناول التحديات الرئيسية التي تواجه النظم الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار والنظم الأمنية فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وركز المشاركون على آفاق وسبل المضي قدما نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، بما يشمل التوصل إلى فهم أفضل لما تتسم به معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية من طابع تكاملي وتعاضدي؛ وتعزيز الأمن المادي لمخزونات الأسلحة ومراقبة المواد والتكنولوجيات الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية التي يمكن استخدامها في صنع أسلحة الدمار الشامل والتحقق من تلك المواد والتكنولوجيات؛ وتطورات الأمن السيبراني وغيرها من التطورات التكنولوجية والتحديات التي تفرضها تلك التطورات على السلام والأمن.

ويعتمد المركز الإقليمي اعتمادا حصريا على التبرعات المالية في تنفيذ أنشطته البرنامجية. ويعرب الأمين العام عن امتنانه للدول الأعضاء، ولا سيما البلد المضيف، نيبال، وللشركاء الآخرين الذين يقدمون الدعم لعمليات المركز وبرامجه بمساعداتهم المالية والعينية. ويهيب بالبلدان في المنطقة وخارجها أن تقدم تبرعات إلى المركز لكفالة استدامة أنشطته وعملياته، ولتمكينه من إنجاز الولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة.

أولا - مقدمة

- ١ - عملا بقرار الجمعية العامة ٣٩/٤٢ دال، كُلف مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ بتقديم الدعم الفني، عند الطلب، للمبادرات وسائر الأنشطة المتفق عليها فيما بين الدول الأعضاء في آسيا والمحيط الهادئ، من أجل تنفيذ تدابير إحلال السلام ونزع السلاح عن طريق الاستخدام السليم للموارد المتاحة.
- ٢ - وقد أعربت الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٧٢ عن ارتياحها لما قام به المركز الإقليمي من أنشطة في العام الماضي، وأعادت تأكيد دعمها القوي لدور المركز في النهوض بأنشطة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي بهدف تعزيز السلام والاستقرار والأمن فيما بين الدول الأعضاء في آسيا والمحيط الهادئ. وأعربت أيضا عن امتنانها لحكومة البلد المضيف، نيبال، لتعاونها ودعمها المالي. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والسبعين تقريرا عن تنفيذ القرار.
- ٣ - ويُقدم هذا التقرير استجابة للطلب المذكور أعلاه، وهو يغطي أنشطة المركز الإقليمي خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويرد في مرفق هذا التقرير بيان مالي عن حالة الصندوق الاستئماني للمركز الإقليمي للسنة الثانية من فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

ثانيا - أنشطة المركز الإقليمي

- ٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز المركز الإقليمي أنشطته البرنامجية على المجالات التالية: تعزيز تنفيذ الصكوك العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، بطرق تشمل تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية والقانونية إلى الدول الأعضاء في المنطقة، بناء على طلبها؛ وتعزيز الحوار وبناء الثقة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الإقليمي؛ وتنفيذ مبادرات للتوعية والدعوة.

ألف - تعزيز تنفيذ الصكوك العالمية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

- ٥ - واصل المركز الإقليمي تنفيذ الأنشطة، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومع فريق الخبراء المعين لمساعدة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فيما يتعلق بالمشروع المشترك لدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الصعيد الإقليمي. وعملا على تحقيق أهداف المشروع في آسيا الوسطى ومنغوليا، ركزت الجهود على وضع خطط عمل وطنية وتنفيذها، وتحسين التقارير التي تقدمها الدول إلى اللجنة، وتوسيع نطاق التعاون بين الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية وتقاسم الممارسات الوطنية الفعالة. وشملت الأنشطة ما يلي: (أ) تيسير إجراء حوارات قطرية لتقييم حالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والمساعدة في وضع خطط عمل وطنية للتنفيذ؛ (ب) استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل الوطنية؛ (ج) تنظيم اجتماعات لاستعراض الأقران من أجل تبادل التجارب والممارسات الفعالة فيما بين الدول بشأن تنفيذ القرار.

- ٦ - وفي إطار المشروع المشترك، نظم المركز الإقليمي ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة وطنية مشتركة بين الوكالات لتعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وعقدت تلك الاجتماعات في طاجيكستان في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وفي تركمانستان في حزيران/يونيه ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وضمت

الاجتماعات مسؤولين من الوكالات الحكومية ذات الصلة التابعة للحكومات المعنية بغرض استعراض التقدم المحرز وإعداد خريطة طريق لمواصلة وضع خطط العمل الوطنية وتحديثها. ومن بين التدابير المقترحة في الاجتماعات تحسين التشريعات الوطنية، واعتماد قوائم المراقبة الوطنية، وتقوية وإنفاذ آليات المراقبة المحلية، وإتاحة الأنشطة التدريبية والتثقيفية المتصلة بكفالة سلامة وأمان المواد الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية.

٧ - ومتابعةً لاجتماعات المائدة المستديرة الوطنية، نظم المركز الإقليمي مناسبتين للاستعراض من قبل الخبراء في فيينا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ لفائدة طاجيكستان ومنغوليا، بغرض تقييم التقدم الذي أحرزه البلدان في وضع وتنفيذ خطتي عملهما الوطنيتين. وفي تلك المناسبتين، قدمت طاجيكستان تقريراً عن حالة خطة عملها الوطنية، وعرضت منغوليا المشروع الأول لخطة عملها. وعقد ممثلو البلدين مناقشات مع خبراء دوليين وتلقوا منهم توصيات بشأن الممارسات الدولية الفعالة، وكذلك بشأن التحديات والدروس المستفادة فيما يتصل بتنفيذ خطتي عملهما. وأبلغ أيضاً عن حالة خطتي العمل الوطنيتين الطاجيكية والمنغولية في الاجتماع العام لمنتدى التعاون الأمني التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٨ - وفي إطار المشروع المشترك، عُقد اجتماع لاستعراض الأقران بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، في دوشانبيه في آب/أغسطس ٢٠١٧، بمشاركة خبراء وطنيين من بيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان. وكان هذا الاجتماع الذي دام ثلاثة أيام بمثابة متابعة للجولة السابقة من استعراض الأقران التي عقدت في بيلاروس في عام ٢٠١٦. وناقش الخبراء المشاركون من الدول الأعضاء وتقاسموا الخبرات والنهج الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ فقرات منطوق القرار من خلال مراعاة التوصيات المتفق عليها خلال اجتماعهم السابق لاستعراض الأقران، بما يشمل التوصيات المتعلقة بوضع السياسات، وتطوير الأطر التشريعية، وإجراءات الإنفاذ، والممارسات الفعالة، وذلك على النحو المحدد في خطط العمل الوطنية الخاصة بكل واحدة من الدول الثلاث. وأولوا اهتماماً خاصاً للتشريعات المتعلقة بتنظيم التصدير والمراقبة على الحدود، مع التركيز بوجه خاص على الأمن البيولوجي والكيميائي. وتقاسم ممثلون عن فريق الخبراء المعين لمساعدة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والمركز الإقليمي، وأمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا توصيات عملية بشأن عناصر تشريعية وتقنية من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ركزت على دعم خطط العمل الوطنية لطاجيكستان وقيرغيزستان.

٩ - وأكمل المركز الإقليمي المشروع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، حيث حقق هدفه المتمثل في تعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الصعيد الوطني والنهوض بالتعاون الإقليمي بين الدول في المنطقة، على أساس تقاسم المعارف والخبرات، وبدعم من خبراء من اللجنة ومن منظمات دولية أخرى. ووضعت طاجيكستان خطة عملها الوطنية وقدمتها إلى اللجنة. وحدثت أوزبكستان وقيرغيزستان خطتي عملهما الوطنيتين وقدمتاها أيضاً إلى اللجنة. وأحرزت تركمانستان ومنغوليا تقدماً كبيراً في وضع خطتي عملهما الوطنيتين.

١٠ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نظم المركز الإقليمي، بالتعاون مع حكومة تايلند، حلقة عمل دون إقليمية في بانكوك بشأن التحديات العالمية والجهود الإقليمية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في جنوب شرق آسيا. وشارك حوالي ٥٠ مسؤولاً وطنياً في مناقشات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار والتحديات التي تواجهها، سواء فيما بينهم أو مع خبراء دوليين من مكتب شؤون نزع السلاح، ومن اللجنة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة. وركز المشاركون على أوجه التآزر الناتجة عن تنفيذ القرار، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين

واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية)، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية). وناقشوا قضايا تتصل بسلامة وأمن المواد الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية، ومراقبة تصديرها ومراقبتها على الحدود، وكذلك حماية ونقل التكنولوجيات غير المادية. وسلط خبراء الأمم المتحدة الضوء على الأهداف والتوصيات والممارسات الفعالة المتصلة بوضع خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار وعرضوا دراسة حالة إفرادية عن التنفيذ الناجح للمشروع تدعم التنفيذ الإقليمي للقرار في آسيا الوسطى ومنغوليا. ومولت حكومتا أستراليا والنمسا حلقة العمل هذه.

١١ - وقام المركز الإقليمي، بالتعاون مع اللجنة، بتنظيم وعقد اجتماع مائدة مستديرة وطني في تيمور - ليشتي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وذلك لتعزيز قدرة البلد على تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتوخى الاجتماع إذكاء وعي المسؤولين الوطنيين بأهمية القرار والأحكام والالتزامات المنصوص عليها فيه، واستهدف على وجه الخصوص مساعدة تيمور - ليشتي في إعداد تقريرها الوطني الأول فيما يتعلق بالخطوات التي اتخذتها أو تعتزم اتخاذها في هذا الصدد، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن. وأسفر الاجتماع عن تقديم تيمور - ليشتي تقريرها الوطني الأول إلى اللجنة. ومولت حكومة اليابان هذا الاجتماع.

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

١٢ - بغية بناء قدرة دول آسيا الوسطى على تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، نظم المركز الإقليمي دورة تدريبية استضافتها حكومة منغوليا في أولان باتور في آب/أغسطس ٢٠١٧. وعرض مشاركون من دول المنطقة قضايا عملية تتعلق بتنفيذ برنامج العمل على المستوى الوطني واستخدام المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة وناقشوا تلك القضايا. وأولى ممثلو المركز ومكتب شؤون نزع السلاح في عروضهم اهتماما خاصا لأوجه التآزر بين تنفيذ برنامج العمل وإعداد التقارير عنه في سياق الإطار الخاص به، من جهة، ورصد التقدم المحرز صوب إنجاز الغايتين ١٦-١ و ١٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة، من جهة أخرى. وعرض ممثل عن أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أداة لإعداد التقارير الوطنية عبر الإنترنت أعدت بالتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح بغرض مواءمة تقديم التقارير عن الآليات الإقليمية والعالمية وتخفيف عبء الإبلاغ على الدول الأعضاء التي هي أيضا دول مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وشكل تمرينان عمليان، الأول بشأن تصميم خطة عمل وطنية والثاني بشأن إعداد التقارير الوطنية عبر الإنترنت عن تنفيذ برنامج العمل، الجزء المحوري من هذه المناسبة، وكان الغرض منهما هو بناء قدرة الممثلين الوطنيين على استخدام أداة تقييم المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة وإعداد التقرير. ومول المشروع مرفق صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة.

١٣ - ونظم المركز الإقليمي، بالتعاون مع حكومة كمبوديا، حلقة دراسية إقليمية في بنوم بنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ للدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتيمور - ليشتي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة التقليدية والذخائر وتحويل وجهاتها. ونظمت هذه الحلقة الدراسية استجابة لطلبات دول جنوب شرق آسيا وتوخت تسهيل الحوار الإقليمي من أجل تحديد الاتجاهات والمصادر والتحديات الرئيسية المتعلقة بزيادة تدفقات الأسلحة والذخائر غير المشروعة

في المنطقة؛ وتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد دون الإقليمي لمنع تحويل وجهات الأسلحة والاتجار بها. وشدد ممثلون عن الوزارات وأجهزة إنفاذ القانون الوطنية ورابطة رؤساء الشرطة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمات غير حكومية على ضرورة مضافة الجهود للتصدي بفعالية للتحديات التي تشكلها الأسلحة غير المشروعة. وشملت تلك الجهود على وجه الخصوص تعاوناً أوثق مع منظمات إنفاذ القانون الدولية مثل منظمة الجمارك العالمية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وخطة عمل إقليمية لمنع تحويل وجهات الأسلحة والتصدي للاتجار غير المشروع بها. ومولت حكومة ألمانيا هذا المشروع.

١٤ - وفي إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، عقد المركز الإقليمي، بالتعاون مع فرع الأسلحة التقليدية التابع لمكتب شؤون نزع السلاح، اجتماعاً دون إقليمي للدول الآسيوية في بانكوك في ٧ و ٨ آذار/مارس ٢٠١٨. وشارك ممثلون عن الحكومات وعن رابطة رؤساء الشرطة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ومشروع الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة في مناقشة بشأن الحالة الوطنية والإقليمية الراهنة لتنفيذ برنامج العمل وما يواجهه من تحديات، وكذلك بشأن نتائج أربع ندوات مواضيعية سابقة. وأولى الاهتمام في المقام الأول للمسائل التالية: (أ) الترابط بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والجوانب الجنسانية في تحديد الأسلحة الصغيرة؛ (ب) التطورات في تكنولوجيا تصنيع الأسلحة الصغيرة وتصميمها وما ينتج عنها من تحديات وفرص تتعلق بتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب؛ (ج) تعقب الأسلحة الصغيرة وإدارة مخزونها؛ (د) أوجه التآزر بين برنامج العمل ومعاهدة تجارة الأسلحة وسائر الاتفاقات ذات الصلة. ومول الاتحاد الأوروبي هذا المشروع.

باء - تعزيز الحوار والثقة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن

١٥ - نظم المركز الإقليمي، بالتعاون مع حكومتي جمهورية كوريا واليابان، مؤتمرين دوليين سنويين بشأن قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن. وشكّل المؤتمران محفلين هامين لإشراك الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني وجهات معنية أخرى في مناقشات غير رسمية وصریحة بشأن التحديات الرئيسية في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، مما يسهم في إحلال الأمن وبناء الثقة وفي الجهود الرامية إلى إيجاد حلول للمشاكل المعقدة المطروحة في هذه القضايا، سواء على الصعيد العالمي أو على صعيد منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١٦ - وبالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية كوريا، نظم المركز المؤتمر السادس عشر المشترك بين الأمم المتحدة وجمهورية كوريا بشأن قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار، الذي عقد في جزيرة جيحو بجمهورية كوريا، في ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وشارك في المؤتمر نحو ٦٠ ممثلاً عن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومعاهد السياسة العامة والأوساط الأكاديمية.

١٧ - وتناولت جلسات المؤتمر الأربع ما يلي: (أ) التطورات الإقليمية والعالمية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار؛ (ب) التطورات التكنولوجية وما يترتب عليها من تحديات تتعلق بالسلام والأمن؛ (ج) تعزيز التحقق من المواد الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية ومراقبتها؛ (د) مسارات نزع السلاح النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وناقش المشاركون مجموعة من التطورات التكنولوجية المزدوجة الاستخدام التي يمكن أن تشكل تحديات للسلم والأمن، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي،

ومنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، والفضاء السبراني، والطباعة الثلاثية الأبعاد، والمركبات الجوية المسلحة المسيرة بدون طيار. ووسّع الخبراء أيضا نطاق هذه المناقشة حيث نظروا في إمكانية تطبيق تكنولوجيات جديدة للتحقق من برامج الأسلحة البيولوجية والنووية ومراقبتها. وأبرزت في المناقشات أهمية تطوير الثقة بين أصحاب المصلحة، بشأن عدة أمور منها المسارات نحو نزع الأسلحة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

١٨ - ونظم المركز الإقليمي، بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية في اليابان وبدعم من مقاطعة ومدينة هيروشيما، مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرين المعني بقضايا نزع السلاح، الذي عقد في هيروشيما في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بشأن موضوع "نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية: تمهيد الطريق لتحقيق الهدف المشترك". وضم المؤتمر أكثر من ٨٠ ممثلا عن الحكومات، وكذلك خبراء من معاهد البحوث والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ابتغاء التفكير في آفاق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وقد أخذت المناقشة في الحسبان اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في الآونة الأخيرة والتحديات الحالية للأمن على المستويين العالمي والإقليمي. وتبادل المشاركون وجهات النظر بشأن القضايا الهامة والناشئة المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وأولويات دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠ وما تواجهه من تحديات. وعلاوة على ذلك، ناقشوا الحاجة الملحة إلى إجراء حوار معمق يرمي إلى بناء توافق في آراء الدول الأعضاء بشأن الطابع التكميلي والتعاضدي للمعاهدتين، واستعراض دور سياسة الردع في ضمان الأمن الاستراتيجي العالمي. وسلط المؤتمر الضوء على أهمية الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية في تعزيز التنقيف بشأن السلام ونزع السلاح النووي، وفي تعميم شهادات الناجين من القصف الذري، الهيباكوشا، على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، اشترك المركز الإقليمي ومكتب معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في هيروشيما في تنظيم عرض للفيلم الوثائقي المعنون "Paper Lanterns"، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك على هامش المؤتمر.

١٩ - ونظم المركز الإقليمي، بالتعاون مع فرع مكتب شؤون نزع السلاح في جنيف، حلقة عمل لفائدة الدول الآسيوية، بمشاركة أعضاء من فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وعملت حلقة العمل، التي عقدت في بانكوك في ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨، على تيسير الحوار بين الدول الآسيوية بشأن الآثار المترتبة على معاهدة مقبلة، وتطوير فهم أفضل للقضية ومناقشة علاقة مثل هذه المعاهدة بما هو موجود من صكوك عالمية وإقليمية في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وأتاحت أيضا محفلا للتفاعل مع أعضاء فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ولتبادل المعارف والمعلومات بشأن المسائل ذات الصلة بحظر إنتاج المواد الانشطارية. ومولت حكومة كندا هذا المشروع.

جيم - الشراكات والتوعية والدعوة

٢٠ - واصل المركز الإقليمي جهوده الرامية إلى تعزيز الشراكات مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في المنطقة، بما فيها الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والمجتمع المدني، من خلال الأنشطة المنسقة في مجال الاتصال والتوعية والمبادرات المشتركة والمشاريع التعاونية. وفي هذا السياق، قام المركز بعدة أمور تشمل تعزيز شراكاته مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنندى جزر المحيط الهادئ، من خلال تبادل المعلومات والدعوات إلى المناسبات التي تنظمها كل واحدة من تلك الجهات، ومن خلال المشاريع المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، شارك المركز الإقليمي بفعالية في المناسبات المبينة أدناه وقدم فيها إسهامات معتبرة.

٢١ - فقد شارك المركز الإقليمي في حلقة العمل الوطنية بشأن موضوع "التصدي لتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل" التي نظمتها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نيبال في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وساهم المركز بعرض حول الالتزامات الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ومجالات التعاون بين المركز وحكومة نيبال من أجل تعزيز القدرة الوطنية على تنفيذ القرار.

٢٢ - وقدم المركز الإقليمي أيضا مساهمة قيمة في برنامج التدريب في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار النووي الذي نظمه معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وقد أعد البرنامج بما يوافق احتياجات دبلوماسيين وممثلين عن وزارات الدفاع في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتحسين فهم الحالة الراهنة للمناقشة بشأن نزع السلاح النووي، وإذكاء الوعي بالتجارب الإقليمية والعالمية بشأن تدابير بناء الثقة، بما في ذلك التدابير التي أوصت بها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وتعزيز مهارات المشاركين ابتغاء النهوض بالخطاب الإقليمي المتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار.

٢٣ - وعلاوة على ذلك، اشترك المركز، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٨، في أنشطة التثقيف والدعوة التي ركزت على السلام ونزع السلاح من خلال إلقاء عروض، لفائدة طلاب مدرسة لينكولن الدولية العليا في كاتماندو وطلاب كلية قوات الشرطة المسلحة النيبالية، عن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لصون السلام والأمن وللترويج للاتفاقات العالمية الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

٢٤ - وفي أيار/مايو ٢٠١٨، شارك المركز في حلقتي عمل إقليميتين، إحداهما في كاتماندو بشأن تعزيز عالمية معاهدة تجارة الأسلحة في جنوب آسيا وبشأن وضع خطط عمل برلمانية وطنية تتعلق بتحقيق الغاية ١٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة، والأخرى في جاكارتا بشأن تعزيز تنفيذ الصكوك ذات الصلة بتحديد الأسلحة في جنوب شرق آسيا. وألقى المركز عروضاً بشأن أوجه التآزر بين الاتفاقات العالمية لتحديد الأسلحة والهدفين ٥ و ١٦ من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعرض مشروعه الإقليمي بشأن الحد من العنف المسلح وتدفقات الأسلحة غير المشروعة من منظور جنساني. ونظمت حلقة العمل المعقودة في نيبال المنظمين غير الحكوميين "منظمة النساء المناصرات للسلام" و "منظمة حدوا من الأسلحة"، أما المناسبة المعقودة في إندونيسيا فنظمها المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بالتعاون مع الجمعية البرلمانية المشتركة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٢٥ - وشارك المركز الإقليمي في الاجتماع بشأن موضوع "تعزيز خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في شمال شرق آسيا"، الذي عقد في بيجين في ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨، والذي نظمت إدارة الشؤون السياسية بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وقدم مساهمة مهمة فيه. فقد سعى المركز الإقليمي، من خلال عرضه وملاحظاته في المناقشات التي جرت خلال الاجتماع، إلى تعزيز خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال الدعوة إلى ما يلي: الترويج بفعالية لمشاركة المرأة في عمليات صنع السياسات الدولية المتعلقة بمسائل السلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي؛ وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في فرعي السلطة التشريعي والتنفيذي؛ وتعزيز دور

المرأة من خلال تثقيف شتى فئات المجتمع في مجال السلام ونزع السلاح، مع التركيز بشكل خاص على التواصل مع الشباب.

دال - الأنشطة المقبلة

٢٦ - سيواصل المركز الإقليمي عمله الرامي إلى مساعدة الدول الأعضاء في المنطقة، بناء على طلبها، في الإسهام في الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وفي تعزيز الحوار وبناء الثقة والتثقيف في مجال السلام ونزع السلاح في المنطقة. وسيظل المركز ملتزماً بمهام تقديم المساعدة والدعم العمليين لبناء القدرات الوطنية على التنفيذ الفعال لبرنامج العمل، ولقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تركز على الحد من تدفقات الأسلحة غير المشروعة والعنف المسلح والتمكين لمشاركة المرأة وتوليها أدوار قيادية في صنع القرار في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح.

ثالثا - الحالة المالية وقوام الموظفين والإدارة

ألف - الحالة المالية

٢٧ - أنشئ المركز الإقليمي عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٩/٤٢ دال على أساس الموارد والتبرعات الموجودة. وفي عام ٢٠١٧، وردت من الدول الأعضاء تبرعات للصندوق الاستثماري للمركز بلغ مجموعها ٢٥٣ ٥٦٩ دولاراً. وترد في مرفق هذا التقرير معلومات عن حالة الصندوق الاستثماري في عام ٢٠١٧. ويشجع الأمين العام الدول الأعضاء الأخرى على النظر في تقديم مساهمات عينية إلى المركز.

٢٨ - ويعرب الأمين العام عن امتنانه للدول الأعضاء التي قدمت مساهمات مالية وعينية للمركز، وهي: أستراليا، وألمانيا، وتايلند، وجمهورية كوريا، والصين، واليابان. ويعرب الأمين العام عن تقديره لحكومة نيبال لما تقدمه منذ فترة طويلة من دعم مالي وسياسي بصفتها البلد المضيف للمركز الإقليمي.

٢٩ - ويدرك الأمين العام أن المساهمات المالية والعينية التي تقدمها دول آسيا والمحيط الهادئ للمركز مؤشّر واضح على تثمين الدول الأعضاء لما يتوافر عليه من خبرة وما يقدمه من مساعدة تقنية، ومن ثم يواصل الأمين العام تشجيع الدول في المنطقة على تقديم مثل هذه المساهمات.

٣٠ - ويشكر الأمين العام جميع الدول الأعضاء والشركاء على مساهماتهم السخية ودعمهم المركز الإقليمي، ويشجع ما يبذلونه من جهود مستمرة في هذا الصدد، وهو ما سيمكن المركز من الاستمرار في تقديم المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات للدول الأعضاء في المنطقة، بناء على طلبها، تنفيذاً لولايته. فهذه المساهمات المالية والعينية تظل ضرورية لكفالة استمرارية عمليات المركز وأنشطته وبرامجه الأساسية، التي تعود بالنفع على آسيا والمحيط الهادئ.

باء - ملاك الموظفين

٣١ - تمول الميزانية العادية للأمم المتحدة الوظائف التالية: وظيفة واحدة كبير موظفي الشؤون السياسية/مدير المركز (ف-٥)، ووظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-٣)، ووظيفة واحدة لموظف من فئة الخدمات العامة (خ ع-٧، الرتبة المحلية).

٣٢ - ويشكر الأمين العام البلد المضيف، نيبال، الذي مول وظيفتين إضافيتين لموظفين محليين من فئة الخدمات العامة من خلال مساهمته السنوية. ويشكر الأمين العام أيضا حكومتي سويسرا واليابان على تزويد كل منهما المركز بوظيفة موظف فني مبتدئ.

رابعاً - خاتمة

٣٣ - شارك المركز الإقليمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير في عدد من مبادرات وبرامج تحديد الأسلحة ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، وقدم لها المساعدة. وبالتعاون مع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية، واصل المركز الوفاء بولايته المتمثلة في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها.

٣٤ - وشارك المركز في أنشطة التوعية والدعوة وتعاون بفعالية مع الشركاء في المنطقة، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرها من المنظمات دون الإقليمية. ولا تزال جهود الرامية إلى تعزيز قدرة دول المنطقة على تحديد الأسلحة التقليدية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جهات من غير الدول تكتسي أهمية كبرى.

٣٥ - ويعتزم المركز توسيع نطاق أنشطته لتشمل التحقيق في مجال السلام ونزع السلاح، والترويج لإدماج المرأة ومشاركتها على نحو كامل وفعال في اتخاذ القرار فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمواصلة تعزيز السلام والأمن ونزع السلاح في المنطقة وفي العالم. وفي هذا الصدد، لا يزال المؤتمر السنويان اللذان يُعقدان في جمهورية كوريا واليابان يتيحان محفلين هامين لتعزيز الحوار وبناء الثقة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الإقليمي.

٣٦ - ويهيب الأمين العام بالدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة تزويد المركز الإقليمي بما يلزم من دعم مالي وعيني لتمكينه من الوفاء بولايته على نحو فعال في تلبية احتياجات الدول الأعضاء من آسيا والمحيط الهادئ في مجالات السلام والأمن ونزع السلاح؛ عملاً بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يشجع إقامة مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع، وامثالاً لخطة نزع السلاح الجديدة للأمين العام، المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، كما عُرضت في جنيف في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨.

المرفق

حالة الصندوق الاستثماري لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٧

(بـدولارات الولايات المتحدة)

الفائض المتراكم، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧	٩٦٢ ٣٨٦
الإيرادات	
التبرعات ^(أ)	٢٥٣ ٥٦٩
إيرادات الاستثمار	١٢ ٨٥٠
الإيرادات الأخرى	٣ ٠٣٤
مجموع الإيرادات وتسويات السنوات السابقة	٢٦٩ ٤٥٣
المصروفات	
مصروفات التشغيل	٤٦٩ ٦٥٢
مجموع المصروفات	٤٦٩ ٦٥٢
الفائض/(العجز)	(٢٠٠ ١٩٩)
الفائض المتراكم/(العجز)	٧٦٢ ١٨٧

(أ) تشتمل على التبرعات المقدمة من الجهات المانحة على النحو التالي: أستراليا، ٢٢ ٩٣٥ دولاراً؛ والصين، ٥٠ ٠٠٠ دولاراً؛ وألمانيا، ٥٩ ٣٩٠ دولاراً؛ واليابان، ٧٨ ٢٤٤ دولاراً؛ وجمهورية كوريا، ٤٠ ٠٠٠ دولاراً؛ وتايلند، ٣ ٠٠٠ دولار.